

الأمم المتحدة ومعضلة التنمية في إفريقيا (الوعود والقيود)

The United Nations and the development dilemma in Africa.
Promises and Contraints

ط.د. بلال صياد

جامعة أحمد بوقرة - بومرداس
كلية الحقوق - بومرداس

المشكلة البحثية: إشكالية التنمية في إفريقيا بين وعود وتناقضات الأمم المتحدة.

ملخص:

يتمحور موضوع دراستنا حول الأمم المتحدة ومعضلة التنمية في العالم، وهذا بالنظر إلى التحديات التي تواجه العالم، كتغير المناخ والأزمات الاقتصادية، الفقر، نقص الغذاء... الخ. وضرورة التصدي لهذه التحديات من خلال إعلان الأمم المتحدة بشأن التنمية، باعتبارها مركزا لإرساء السلم والأمن الدوليين وجعلها أكثر من ضرورة حتمية على إفريقيا والعالم عامة. ويتأكد هذا المعنى إلى المبررات المختلفة للتنمية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- الاختلال في التوازن المستديم بين دول العالم (عالم متخلف وعالم متقدم).
- 2- تبعية الدول النامية اقتصاديا وسياسيا للدول الصناعية.

ولكن ثمة مجموعة من العوائق والصعوبات، التي تحول دون تحقيق فكرة التنمية في العالم (العالم المتخلف). وهي نابعة من القيم الثقافية والسياسية والاقتصادية، المرتبطة بالسمات الحضارية للمجتمع الدولي. ويمكن إيجازها في:

- 1- تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في عملية اتخاذ القرار باعتبارها أحد أقطاب النظام الدولي الجديد.
 - 2- غياب إرادة التغيير للدول النامية، وعدم مواكبة الدول الصناعية اقتصاديا وسياسيا، اجتماعيا، ثقافيا. وعليه تبقى منظمة الأمم المتحدة في موقع الهيئة الدولية الفاعلة. كعامل أساسي لتحقيق الرفاه الاجتماعي للدول النامية بالدرجة الأولى (إفريقيا).
- الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الاقتصادية، المجتمع الدولي.

Abstract :

The subject of our study on the United Nations and the development dilemma of the world is in view of the challenges facing the world, such as climate change and economic crises, poverty, food shortages, etc. And the need to address these challenges through the United Nations Declaration on Development as a center for the establishment of international peace and security and to make it more than a

necessity for Africa and the world in general. This is confirmed by the various justification for development which can be summarized as follows:

1. The imbalance in the sustainable balance between the countries of the world (backward world and advanced world).
2. Dependence of developing countries economically and politically for industrialized countries.

But there are a host of obstacles and difficulties that prevent the realization of the idea of development in the world (the underdeveloped world). They stem from the cultural, political and economic values associated with the civilization traits of the international community. They can be summarized in:

1. The influence of the United States in the decision-making process as one of the poles of the new international order.
- 2 - Absence of the will to change for developing countries, and not keep pace with industrialized countries economically and politically, socially, culturally.

Accordingly, the United Nations remains in the position of the active international body. As a key factor for the social well-being of developing countries in the first place (Africa).

Keywords: development, economic development, international community.

مقدمة:

يواجه العالم اليوم تحديات، تتمثل في اتساع فجوات الفقر ونقص الغذاء وتغير المناخ، وأزمات اقتصادية ونزاعات مسلحة، وارتفاع معدلات البطالة واضطرابات شعبية وتحديات ملحة أخرى. وبغية التصدي لتلك التحديات بفعالية، نحتاج إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، الذي يكرس بوضوح التنمية كحق، ويجعل من الأفراد محورا للعملية الإنمائية، وهذا بالنظر إلى أهداف الأمم المتحدة باعتبارها مركزا لصون السلم في جميع أنحاء العالم، والتصميم على إنشاء عالم أكثر سلمية، صحي وديمقراطي، وتشجيع الاحترام المتبادل للحقوق والحريات.

وقد جاءت هذه الوثيقة الرائدة لتعلن للمرة الأولى في 4 ديسمبر 1987، أن هذا الحق غير قابل للتصرف، وهذا ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أنه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة، والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، كما يصادف هذا العام الذكرى 31 لهذا الإعلان.

ومن المتطلبات التي ترد في هذا الإعلان بشأن الحق في التنمية نجد:¹

- جعل الأشخاص محور التنمية.
- ضمان عدم التمييز.
- التوزيع العادل لقواعد التنمية.
- احترام الحق في تقرير المصير والسيادة على الموارد الطبيعية.

من خلال كل هذا نطرح الإشكالية المركزية الآتية: **فيها تكمن آليات الأمم المتحدة لتحقيق التنمية في إفريقيا، وما مدى فعاليتها على أرض الواقع؟**

- ✓ فيها يتمثل دور الأمم المتحدة في معالجة إشكالية التنمية في العالم؟
- ✓ لماذا دول الجنوب (العالم المتخلف) تعاني من مشكلة التنمية؟
- ✓ هل تخلف وتقدم الدول يقاس بدرجة التنمية فيها؟

بناء على الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية نقترح فرضيتين للدراسة.

1: كلما كنا أمام آليات فعالة وفاعلة للأمم المتحدة، كلما تحققت التنمية في إفريقيا وبالتالي في العالم.

2: كلما قدمت الدول المتقدمة تنازلات للدول النامية (إفريقيا)، كلما تحققت التنمية في العالم.

وعليه في هذه الدراسة سنقوم بإبراز وتوضيح التعثر القائم في التنمية كمعضلة للدول الإفريقية بين الأمم المتحدة من جهة وبنية أنظمة الدول الإفريقية من جهة أخرى، لأن إرادتها بيدها في اجتتاب التعثر وذلك بفضل امتلاكها لموارد سياسية لا تملكها أكبر الدول الصناعية. مع التطرق إلى آليات الأمم المتحدة في التنمية، وفي الأخير نقوم بتقييم جهود الأمم المتحدة مع إعطاء بعض المقترحات لتذليل معوقات التنمية في إفريقيا والنهوض بها.

المحور الأول: إشكالية التنمية (التنمية الاقتصادية) في إفريقيا (مقاربة مفاهيمية).

سنحاول في هذا المحور إبراز مفهوم التنمية باعتبارها آلية لتحقيق رفاه المجتمع، ثم بعد ذلك إلى الأهداف الإنمائية للألفية (الأهداف الثمانية)، الذي انبثق عن قمة الأمم المتحدة للألفية التي انعقدت في سبتمبر 2000. وإعطاء نظرة عامة لمحاولة تسليط الضوء على هذا المفهوم ومحتواه.

أولاً: مفهوم التنمية:

لقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد، يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية والوصول إلى مستوى الدول الصناعية.² فالديمقراطية هي قيم ومبادئ، تحتاج إلى مؤسسات. تتمثل في النظام السياسي الذي يضمن الحريات السياسية والمدنية وحقوق المشاركة³، والحريات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وعليه الديمقراطية تحقق المستوى التعليمي، المستوى الصحي... الخ، وعليه نطرح التساؤل في هذا الخصوص، ونقول هل التنمية أمر ممكن في ظل غياب الديمقراطية؟ فهي تحوي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لا يمكن حصرها في مجال واحد.

وعليه تعد التنمية (développement) بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة، تستهدف إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين (رفاه المجتمع)، وتشمل جميع الاتجاهات، بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير، في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية، وذلك من خلال تكافل القوى البشرية، لترجمة الخطط العلمية التنموية، إلى مشروعات فاعلة، تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغيرات المطلوبة في مختلف المجالات: (اجتماعية، سياسية، ثقافية، اقتصادية)*، بيئية.⁴ كذلك الاعتراف بأن القضايا البيئية، هي قضايا اجتماعية وثقافية، وأنه في ظل غياب التحليل النقدي، للمعتقدات الأساسية والأطر السياسية والاجتماعية للمجتمعات الصناعية، لن يصبح المجتمع الحديث في وضع يسمح له بالتكيف مع رؤية عالمية بديلة، وبناء سياسي وثقافي واجتماعي قادر على دعم بروز مجتمع مستدام بيئياً وتنموياً.⁵ كما يمكن للعديد من العوامل السلوكية والاجتماعية أن تؤثر في سياسة ما، لذا فإن ممارسة التنمية تتطلب عملية اكتشاف وتعلم متكررة، وهو ما ينطوي على ضرورة تقييم الموارد من وقت ومال وخبرات على عدة دورات من التعميم والتنفيذ.⁶ وهذا من أجل خلق نوع من التغيير والتطوير، من حالة أسوأ إلى حالة أحسن بفعل الجهود الدولية (المجتمع الدولي)** الخاضعة للإرادة السياسية الفعالة.

أما التنمية بمفهومها الاقتصادي (التنمية الاقتصادية)، هي من أبرز مظاهر النشاط في الدول المتخلفة أو النامية منذ الحرب العالمية الثانية وهذا النشاط يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي بجانب الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه نتيجة لحركات التحرر في العالم، فالتحرر من التبعية الاقتصادية لا يتحقق إلا بتنمية جميع مصادر الدخل في الدولة النامية، بعد دراسة وتخطيط شامل في حدود الإمكانيات المتاحة لها،

أو القضاء على عوامل الإعاقة برفع المستوى الثقافي، ومتابعة التقدم التكنولوجي أو الحد من الإسراف أو الكشف عن مصادر الثروات الموجودة في القطر.⁷

لقد أظهر التقرير الاقتصادي عن إفريقيا الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة تراجع النمو الاقتصادي في إفريقيا إلى 1,7% مقابل 3,7% عام 2015 نتيجة أسباب داخلية وخارجية وتراكمات من بينها استمرار انخفاض أسعار السلع الأولية منذ عام 2014 وتأثر إفريقيا بشدة بتباطؤ الاقتصاد الصيني وارتفاع معدل سعر الفائدة العالمي، الذي أثر سلبا على قدرة الدول الإفريقية على الاقتراض الخارجي، بالإضافة إلى تأثير المناخ السيئ سلبا على الإنتاج الزراعي لبعض الدول مثل المغرب والجزائر ومالوي وتأثر الأداء الاقتصادي لدول وسط إفريقيا نتيجة انعدام الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة. وأشار التقرير الذي عرضه الدكتور خالد حسين إلى ضعف أداء الاقتصاديات الكبرى بالقارة الإفريقية.

البلد	النيجر	جنوب إفريقيا	مصر
النسبة %	1,2%	0,6%	3,4%

وهناك دول كبرى تمثل 76% من الاقتصاد الإفريقي ومن بينها نيجيريا مصر والمغرب وأنجولا وجنوب إفريقيا والجزائر.⁸ وللتفصيل أكثر إحصائيا حول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإفريقيا وفقا للأقاليم خلال الفترة: 2013-2015 ماييلي:⁹

الأقاليم	2013	2014	2015
وسط إفريقيا	4.1%	5.6%	5.5%
شرق إفريقيا	4.8%	8.1%	5.6%
شمال إفريقيا	1.6%	1.8%	4.5%
الجنوب الإفريقي	3.6%	2.8%	3.1%
غرب إفريقيا	5.8%	6.0%	5.0%

نلاحظ في الجدول بخصوص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإفريقيا وفقا للأقاليم أن إقليم شرق إفريقيا عرف نموا مرتفع سنة 2014 بنسبة 8.1% مقارنة بالأقاليم الأخرى بعد ما كان يقارب 4.8% سنة 2013. لكن عرف إنخفاضا محسوسا قارب 5.6%. ثم يأتي إقليم غرب إفريقيا في ثني مرتبة بعد شرق إفريقيا الذي هو كذلك عرف نموا مرتفع سنة 2014 بنسبة 6.0%، عرف إنخفاضا سنة 2015 بنسبة 5.0%.

من خلال ما سبق يمكن القول، أن التنمية هي عملية مستمرة وشاملة، لا تتوقف في مكان أو زمان محدد، عن طريق تضافر جهود الأمم المتحدة، من خلال المؤسسات المالية الدولية المتخصصة في عملية

التنمية، من أجل بلوغ أعلى مستوى التنمية للجميع، من صحة، غذاء، مساواة في الحقوق، ...الخ. وتخفيض حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة (رفاه المجتمع). وعليه فالتنمية موضوع شامل وواسع يتناول مشكلة الفقر، المناخ، البيئة، الصحة، المستوى التعليمي، الاقتصاد، تصفية الاستعمار. فكل هذا يدخل ضمن حقوق الإنسان.

ثانيا: الأهداف الإنمائية للألفية (الأهداف الثمانية):

إن الأهداف الإنمائية هي بمثابة احتياجات الإنسان الضرورية، وهي تنصب ضمن الحقوق الأساسية له. لذا ينبغي على كل فرد أن يتحرر من معضلة الفقر المدقع والجوع، التعليم، الصحة الجيدة، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من اعتماد جملة الاستراتيجيات المنصبة في التنمية والبرامج من قبل المجتمع الدولي للتنمية. لأن العالم المتقدم بصفة خاصة، يملك كل الظروف والموارد لتحقيق هذه الأهداف لأشد الدول تخلفا وعزلة. باعتبار أن هذه الأهداف هي مسؤولية الجميع، وعدم تحقيقها سيضاعف الإخاطر في العالم أجمع دون استثناء، (صحيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا).

وعليه فهذه الأهداف هي عبارة عن تعهد رؤساء حكومات وممثلو 189 دولة بالعمل على الصعيدين المحلي والعالمي، وقد تم التأكيد على هذه الأهداف في اجتماع مونتري، المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في مارس 2002. وتم تحديد الأهداف الإنمائية للعام 2015 من أجل بلوغها. وهذه الأهداف هي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليوم عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015. بالإضافة إلى توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب. 10 أي أن الهدف الأساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية لابد من توفير مناصب العمل لمختلف الشرائح المجتمعية بما فيهم النساء والرجال، ولكن في هذه الحالة أين يكمن دور الأمم المتحدة في تحقيق هذا الهدف. لأن توفير العمالة ليس من شأن الأمم المتحدة وإنما شأن داخلي لكل دولة تهدف تأمين ضروريات الحياة المجتمعية بما فيها توفير العمل، باعتبار دورها يقتصر حماية مواطنيها. فإذا أسقطنا هذه الحالة على سكان الوطن العربي، فإنه يعيش 22% من السكان على معدل دولار واحد يوميا أو أقل وهؤلاء يمثلون السكان تحت خط الفقر. وتختلف تقديراتهم بين دولة وأخرى، وفي واقع الحال تتكتم كل الدول العربية على الإفصاح عن مستوى حجم من هم تحت خط الفقر 11.

الهدف الثاني: ضمان التعليم الابتدائي للجميع.

لقد حرم أكثر من 20% من الأجيال في سن المرحلة الابتدائية في البلدان أقل نموا من التعليم سنة 2009. ومع ذلك خُطت أفقر البلدان خطوات واسعة اتجاه تحقيق تعميم التعليم الابتدائي منذ عام 1999، مثل كل من مدغشقر ورواندا 12 وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة. حيث اقتربت من تحقيق هذا الهدف بأكثر

من 90%، إضافة إلى إحراز كل من بوركينا فاسو، إثيوبيا، غينيا ومالي، موزمبيق والنيجر تقدما لا بأس به يقدر 25% منذ عام 1999 إلى غاية 2005، ويعتبر إلغاء الرسوم المدرسية دافعا هاما للتقدم السريع في العديد من هذه البلدان.¹³

وفي عام 2011 أطلق الأمين العام للأمم المتحدة، المبادرة العالمية التي تحمل اسم التعليم أولا. والتي تسعى إلى جعل التعليم إحدى أولويات التنمية، وهدفها أن تصل إلى كل من تحسين نتائج التعليم، لأن تحقيق مكاسب في مجال التعليم سوف يؤدي ثمره على جميع الأهداف الإنمائية للألفية.¹⁴

الهدف الثالث: ترقية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إن الاختلاف والتفاوت بين الجنسين هو السبيل إلى تقرير هذا الهدف، من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. من حيث الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وهي الخطوة الأولى في محاولة تحقيق حدة التفاوت الموجود بين النساء والرجال، فنسبة النساء الذين يكسبن أجرا في جميع المناطق النامية أقل من نسبة الرجال. وغالبا ما توكل إليهن أعمال مؤقتة وضئيلة الأجر. بالرغم من التقدم الذي يحرزونه في هذا المجال، إذ أن نسبة النساء الذين يشغلن المناصب السياسية في العالم لا تتجاوز 16%.¹⁵ الظاهر لهذا الهدف أنه أقر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال المشاركة السياسية، وتقلد المناصب الوزارية، وهذا من خلال إقرار الحقوق السياسية للمرأة، فهو هدف سياسي أكثر منه اجتماعي.

الهدف الرابع: خفض معدلات وفيات الأطفال.

هذا الهدف هو نتيجة لما جاء قبله وما يأتي بعده لأن بالقضاء على الفقر والجوع وتحسين الرعاية الصحية، تنخفض وفيات الأطفال.

لقد شهدت خمس مناطق نامية من أصل تسعة، إنخفاضا في وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من 50% من عام 1990 حتى 2010، حيث حقق شمال إفريقيا بالفعل الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية، فأحرزت معدل وفيات جد منخفض يقدر ب 67%، ثم تليها شرق آسيا بمعدل 30% فقط. وتخلفت جنوب آسيا، حيث انخفض فيها معدل الوفيات بنسبة 44%.¹⁶

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات.

يموت سنويا ما يزيد على نصف مليون امرأة أثناء فترة الحمل، ويعاني 20% من هذا العدد أضرارا صحية أو إعاقات، فقد سجلت شرق آسيا أكبر الانخفاضات بنسبة 69%، ويتطلب هذا الهدف الإنمائي خفض المعدل بمقدار ثلاثة أرباع بما في ذلك تحسين الرعاية الصحية للأم،¹⁷ لهذا أوصت منظمة الصحة العالمية، بزيارات من أجل التلقيح ضد الأمراض المعدية والمتنقلة.¹⁸

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والملايا وأمراض أخرى.

أضحى فيروس نقص المناعة السبب الرئيس للوفاة عن عمر مبكر في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو يمثل المرتبة الرابعة في سلم الأمراض القاتلة في العالم، حيث ينتشر هذا الداء في البلدان الأوروبية وأجزاء من آسيا بمعدلات مرتفعة وكارثية. بالرغم من البحوث المتكررة والأدوية الموجودة، فلا يوجد علاج نهائي لهذا الداء إلا الوقاية منه.¹⁹

الهدف السابع: ضمان استدامة الموارد البيئية.

تشير الإحصائيات في سياق هذا الهدف، أن الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2015 ارتفعت فيها نسبة الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب عالميا من 76% إلى 91%. مما يتجاوز الغاية المحددة، في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، والتي كان قد تم بلوغها عام 2010.²⁰

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

يعتبر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ميثاقا اجتماعيا عالميا، فتقوم البلدان النامية بالمزيد لكفالة تحقيق تنميتها في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، وتعمل البلدان المتقدمة على مؤازرتها عبر منحها المساعدة، وإعفائها من ديونها وتحسين فرص التجارة معها.²¹ وهذا من أجل بلوغ الشراكة العالمية للتنمية ما بين الدول، وتحقيق التوازن بين العالم المتقدم والعالم النامي. وهناك بعض تقارير التنمية البشرية المتوسطة لسنة 2004 لبعض الدول الإفريقية، نوجز بعض منها فيما يأتي:²²

البلد	قيمة دليل التنمية البشرية	مجموع الالتحاق بالمدارس	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	دليل حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد
ليبيا	0.798	94	0.86	0.72	7
الجزائر	0.7.28	73	0.71	0.70	19-
مصر	0.702	76	0.73	0.62	2-
جنوب إفريقيا	0.653	77	0.80	0.79	66-
الغابون	0.633	72	0.71	0.70	43-
غانا	0.532	47	0.54	0.52	9-

نرى أن هذه الأهداف قد جاءت لتتنص على مسعى واحد هو تحقيق التنمية بشكل عام من خلال القضاء على معضلة الفقر في العالم. أما بمقارنة هذه الأهداف مع إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية سنة 1987. نلاحظ أن هناك نوع من التناقض والغموض بين هذا وذاك، بحيث في الإعلان جاء

نص تقرير المصير والسيادة، وهو عبارة عن هدف سياسي بحت. أما هذه الأهداف التي انبثقت سنة 2000 ودخلت حيز النفاذ سنة 2002، فلم تتطرق إلى الأمن الإنساني من خلال إدراج تصفية الاستعمار الذي بدوره يحقق كل الأهداف السالفة الذكر، وهذا هو الإشكال المطروح بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية.

المحور الثاني: إستراتيجيات الأمم المتحدة في معالجة التحديات الدولية الراهنة في إفريقيا.

ويظهر دور الأمم المتحدة من خلال مجموعة من الإستراتيجيات منها: بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في عملية التنمية، ولكن دون التركيز عليها، فقط الإشارة لها لتبيان الدور المنوط لمنظمة الأمم المتحدة من خلالها. مقارنة ب المؤسسات المالية الدولية المتخصصة في عم لية التنمية، باعتبارها الممول بالدرجة الأولى لتلك الوكالات، وتبيان التناقضات المطروحة فيها، خاصة في ما يخص آلية اتخاذ القرار، لا تزال خاضعة لرغبات الدول الصناعية الكبرى، وهذا هو التناقض المطروح بين أهدافها الشكلية التي أسست من أجلها، وأهدافها الواقعية.

- أ- **برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD**: نشأ هذا البرنامج سنة 1965 ميزانيته تقدر بـ 2,3 مليار دولار، يضم 132 دولة عضو. 23 يهدف إلى مساعدة البلدان المتخلفة في جهودها لتعزيز اقتصادها القومي والاجتماعي وتدعيم استقلالها الاقتصادي من جهة والسياسي من جهة أخرى.
- ب- **الصندوق الدولي للتنمية والزراعة FIDA**: يعتبر أحد الوكالات للأمم المتحدة المتخصصة في عملية التنمية، أنشأ سنة 1977 يعمل على تقديم مساعدات للبلدان النامية خاصة في المجال الزراعي، فخلال 20 سنة الماضية وافق الصندوق على منح 548 قرضا موجهة لتمويل مشاريع في 144 بلدا. 24
- ج- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI**: نشأ سنة 1967 وأصبحت مؤسسة تابعة للأمم المتحدة سنة 1985 قدرت ميزانيتها سنة 2001 بـ 133 مليار دولار. 25 تهدف للنهوض بالتنمية الصناعية، والمساعدة على تصنيع الدول النامية.

الملاحظ لهذه الوكالات وميزانياتها، يقول: أنه لا توجد بلدان تعاني من التنمية. والواقع عكس ذلك تماما، وعليه نطرح التساؤل القائل: لماذا لا تزال دول العالم الثالث بشكل عام وإفريقيا بصفة خاصة، تعاني من مشكل تحقيق الأمن الغذائي، بالرغم من وجود هذه الوكالات الدولية المتخصصة؟. والتي في جوهرها تهدف إلى الحد من هذه المعضلة العالمية، إلا أن العديد من دول الثالث (إفريقيا) لا تزال تعاني من هذه المشكلة. وهذا ما سيتم توضيحه فيما يأتي.

أولا: دور المؤسسات المالية الدولية المتخصصة في عملية التنمية في إفريقيا.

هناك مجموعة من المؤسسات المالية الدولية المتخصصة، التي تعتبر هذا الأخير بمثابة ممول لوكالات الأمم المتحدة، من أجل تحقيق أكبر قدر من التنمية في إفريقيا، ومن بين هذه المؤسسات نجد:

أ- البنك الدولي للإنشاء والتعمير **BIRD**: أنشأ سنة 1945 من أهدافه تشجيع نمو التجارة الدولية محل المنازعات المالية القائمة بين الدول. سنة 1990 تبنى البنك نظرية التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية. ولكن للأسف فشلت كل هذه النظريات في مساعدة الدول الفقيرة وتطويرها، والسبب في هذا أن النظريات قد تتغير لكن الممارسات تبقى ثابتة. 26 كما أن توزيع الأصوات في البنك مشروط بنصيب البلدان الأعضاء في رأس مال البنك، فكل دولة عضو أيضا لها 250 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد لكل مائة ألف دولار مساهمة في رأس مال البنك. وتحدد قدرة مساهمة كل دولة بعدد من المعايير - الدخل القومي، احتياطي النقد، التجارة الخارجية - وفي ظل هذه القاعدة حطمت البلدان الرأسمالية الصناعية على أعلى المعدلات من الأصوات. وبالتالي وضع بلدان أخرى كثيرة في موضع غير متكافئ. 27 لهذا تساءل جيمس ولفنسون المدير السابق للبنك سنة 2000 بخصوص استقالة أقرب مساعديه، والنائب الأول لرئيس البنك الدولي وتشهيره علانية بإستراتيجية الخصخصة المفرطة، وعدم فاعلية مؤسسة بريتون وودز، فإذا كانت القروض تخرج والسدود تنشأ ومع ذلك فهناك بشر يموتون من الجوع، وفي جميع بلدان العالم الثالث تعود الأمراض للانتشار. من هذا يتضح التناقض القائم بين الأهداف المعلنة للبنك (ما يجب أن يكون) وما هو واقع 28 في حقيقة الأمر هذا العمل يشكل تعارضا مع الإرادة الدولية للشعوب، وخروجاً واضحاً عن القيم والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة، خاصة مبدأ السلم والأمن الدوليين الذي نص عليه ميثاق المنظمة، الذي يعتبر أحد ركائز العلاقات الدولية. فالبنك الدولي لا يمنح قرض للدول بدون مقابل أو فوائد أثناء تسديد الديون. فهذا الشكل يعتبر استعمار غير مباشر على الدول النامية، من أجل بسط الهيمنة الدولية على هذه الأخيرة.

ب- صندوق النقد الدولي **FMI**: أنشأ سنة 1944 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تعتبر منهاجاً من مناهج ميثاق الأمم المتحدة، لتحقيق رفاهية الشعوب. تسود داخل الصندوق ديمقراطية من نوع خاص، حيث تصويت الدول الأعضاء في الصندوق كل حسب قدرتها المالية، دولار واحد = صوت واحد. ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك 17% من حقوق التصويت (من يدفع أكثر يصوت أكثر). رغم تبعية صندوق النقد الدولي لنظام الأمم المتحدة من الناحية الشكلية، فهو وكالة متخصصة مستقلة تماماً عن الأمم المتحدة كمنظمة دولية، وبالتالي فإن أسلوب اتخاذ القرارات فيه مختلف، لأنه يعتمد بالدرجة الأولى على حجم حصة البلد العضو في الصندوق، فكل دولة عدد من الأصوات بنسبة حصتها في رأس مال الصندوق، مما يجعل آلية اتخاذ القرارات في الصندوق تقوم على أساس عدم المساواة، لكون هذه الآلية أداة فعالة في يد البلدان التي تملك قوة اقتصادية كبيرة وحصصاً عالية وبالتالي قوة تصويتية موازية، ولا يوجد حتى الآن معايير موضوعية معترف بها لتحديد الحصص ونسبها بشكل آلي. 29 وعلى سبيل المثال الأزمة التي واجهت الفلبين سنة 1980، عندما لجأت إلى الصندوق للاستدانة طالب الصندوق شرط تخفيض العملة لمنح القرض، وهو ما رفضته الفلبين فأبى الصندوق منح القرض. كذلك نفس الشيء حصل للمكسيك سنة 1995، وقبلت بشرط التخفيض للعملة. 30

بالرجوع إلى نظام التصويت وأسلوب اتخاذ القرارات الحالي، ليس إلا مؤشرا على رغبة هذه البلدان وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على هيمنتها العالمية، على هذه المنظمة الدولية المتخصصة ذات الطابع المالي، وحرمان البلدان النامية من حق المساواة في التصويت واتخاذ القرارات. لأنه مدام النفوذ والضغط الأمريكي قائم على الصندوق لا مجال لتحقيق التنمية في العالم. (إذا حضر المال غابت السياسة).

ج- منظمة التجارة العالمية OMC: تعتبر منظمة التجارة الدولية الركن الثالث كمؤسسة للأمم المتحدة، بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أنشأت سنة 1947 في جنيف (اتفاقية الجات) وبدأ سير عمل هذه الاتفاقية سنة 1948 ثم بعد ذلك سنة 1994 بمدينة مراكش. من أعمالها تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء على السلع المختلفة، وهذا لتنمية وتوسيع الإنتاج وتبادل السلع والخدمات، وتحرير التجارة الدولية العالمية.³¹ والسعي إلى تأسيس توازن قانوني في العلاقات بين مختلف أشخاص الجماعة الدولية، أصبح هناك إقرار بوجود مستوى أوحده أدنى من القواعد. فهذه القواعد أو المستويات لدى سعيها إلى إحداث التوازن المطلوب بين الدول، فأنها تراعي مختلف أوضاع هذه الأشخاص. إن الاتفاق على حد أدنى من القواعد الدولية السارية فيما بين الدول ذو دلالات متعددة فهو يعد رفضا لمحاولات فتح الطريق أمام زعزعة العلاقات بصفة مستمرة. ومن ناحية أخرى، فإن الدول باتفاقها على حد أدنى من القواعد فيما بينها، تفصح عن إقنتها ورغبتها في وضع أسس للعلاقات الدولية.³²

لكن بالرغم من هذا، إلا أن السلبات أكثر من الإيجابيات، لأنها لا تخدم دول العالم النامي خاصة الإفريقية بالدرجة التي تخدم الدول الصناعية، لأن تحرير التجارة ورفع القيود الجمركية بين دول الأعضاء. يعني العجز للدول النامية باعتبارها دول غير صناعية وغير منتجة، وبالتالي دولة ضمن العالم الثالث لا تنتج ولا تصنع ليس من صالحها أن تكون ضمن منظمة التجارة العالمية، حتى الانضمام يخضع لشرط أن تكون الدولة ضمن اتحاد في إقليمها. فهذا هو الخلل القائم في هيكل النظام الاقتصادي الدولي، وهي بداية لإلقاء الضوء على حقيقة علاقات التبعية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة، والتي لم يكن التبادل التجاري غير المتكافئ سوى أحد مظاهرها. وهذا يظهر من خلال:

مؤتمر سياتل المنعقد في ديسمبر 1999، لكنه فشل بسبب إهدار توازن المصالح بين الدول الغنية والدول النامية (الإفريقية) اقتصاديا واجتماعيا وزراعيًا وصناعيًا، وتهميش الدول الإفريقية الذي بدا واضحا في المؤتمر. هذه الأخيرة التي تمردت ودافعت عن مصالحها ضد الدول الكبرى، ووجدت أن التكتل الفعال والتنسيق المسبق وتطوير آليات دفاعها عن مصالحها الاقتصادية والتجارية، هو الطريقة المؤثرة في مواجهة العولمة. ولعل أهم نتائج هذا المؤتمر هو ما أعلنه الأمين العام للمنظمة، أن عليها أن تبحث عن حلول لتحسين أسلوب صنع القرارات بها. خاصة وأن الدول النامية شعرت أنها خدعت من الدول المتقدمة حيث لم تلتزم هذه الأخيرة بفتح أسواقها لمنتجات الدول النامية منها الإفريقية، بينما التزمت هذه الأخيرة بما وقعته في جولة أروغواي 1994 مما أدى إلى تدهور اقتصاديتها.³³ نفس الشيء سنة 2001، عقد المنتدى

الاقتصادي العالمي في دافوس، الذي يرتب السياسات البيئية في 122 دولة، فوجد على قمة القائمة الدول المتقدمة، أما الدول الإفريقية فكانت في ذيل الترتيب.

ثانيا: مؤتمرات وتقارير الأمم المتحدة بخصوص التنمية في إفريقيا.

هناك العديد من المؤتمرات والتقارير التي تبنتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية في العالم، فمنها من تحققت فعلا على ارض الواقع بفضل الجهود الدولية، ومنها من بقية مجرد حبر على ورق، فبقية على شكل وعود ليس إلا. ومن بين هذه المؤتمرات والتقارير لدينا:

- مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن سنة 1995، الذي جاء في نصه عن (المساواة، السلم، التنمية).³⁴ وبالتالي السلم والمساواة هما سبب لنتيجة هي التنمية وهذا بفعل الإرادة الدولية وتوفر الجهود، فإذا تحدثنا عن السلم والمساواة هما ليسا وليد مؤتمر كوبنهاجن الذي كان عام 1995 وإنما قبل ذلك في المواثيق الدولية للأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم المتحدة، ثم بعد ذلك في الإعلان الأممي لحقوق الإنسان سنة 1948. بالإضافة العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سنة 1966. فكل هذا نص على أحقية المساواة في الحقوق من جهة، ومن جهة أخرى أحقية السلم، فكل هذا يؤدي في الغالب إلى التنمية الاجتماعية. وعليه التنمية ليست وليدة المؤتمرات وإنما أكثر من ذلك فما يخص إشكالية تجسيدها على ارض الواقع.

أما مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية سنة 2009، فهذا المؤتمر لم ينجح في التوصل إلى صيغة ملزمة لحماية الأرض من التغيرات المناخية. ولكن للأسف رفضته العديد من الدول النامية (العالم المتخلف)، باعتباره غير كافٍ للحد من الخطر المناخي، ومن نتائج هذا المؤتمر، أن تطبيق هذه التعهدات يبقى رهنا بمدى تطبيق الدول لإتفاقياتها، سواء دول العالم المتقدم أو المتخلف،³⁵ وخاصة منها الدول المتقدمة باعتبارها دولا صناعية ومنتجة، وأكثرها تلويثا للبيئة. كذلك نفس الشيء ما تمخض عن مؤتمر بانكوك بالمكسيك، فإنه لا يتضمن أي جديد أو بديل بخصوص الطموحات، إلى تخفيض أو الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂)، الذي يرى أغلب الخبراء أنها جد متواضعة، ولم تصبوا إلى الأهداف الواجب تحقيقها. فيعني بقية شكلية لم تحقق المضمون الفعلي لهذه المؤتمرات.

- تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO سنة 2008، أشارت فيه إلى أن التغيرات المناخية ستفاقم الأوضاع الصعبة للدول النامية، وسيشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي، ووفقا للنتائج البحثية فإن الإنتاج الزراعي العام للدول النامية قد ينخفض بمعدل 9% إلى 21% بسبب الاحتباس الحراري بحلول عام 2050، وسيواجه العالم في نفس الوقت تهديدا كبير في زيادة سكان العالم من 6 مليار إلى 9 مليار نسمة.³⁶ في حقيقة الأمر هناك نوع من التناقض مع أهداف هذه المنظمة، التي تعمل على ترقية الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، فإذا كان هذه المنظمة تتبنى تقريرا يحوي التغيرات المناخية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي العالمي للدول النامية. فأين يكمن دورها إذا فيما يخص حماية الإنتاج الزراعي العالمي؟ ولماذا لم تمنح بديلا لتحقيق التنمية في العالم النامي؟ أو التطرق لأسباب وعوامل هذه التغيرات

للتقليل أو الحد منها، خاصة ما هو معروف أن هذه المشاكل أسبابها العالم الصناعي (المتقدم)، ولكن نحن اليوم لا نتحجج بأن الدول النامية غير صناعية فهي غير معنية بهذه التغيرات، لأن نتائجها تمس العالم أجمع، لذلك اليوم يفرض على العالم ككل للخروج من هذه المعضلة، بأن يعمل في بوتقة واحدة دون النظر إلى الحدود السياسية للدول.

- تقرير البنك الدولي سنة 2014، أن الأحداث المرتبطة بالتغيرات في الأحوال الجوية ظلت مستمرة في اتجاهها الصعودي خاصة في آسيا ومنطقة الكاريبي. وهي من أهم أسباب الوفيات، من خلال المجاعات على سبيل المثال والخسائر الاقتصادية.³⁷ وهذا نفس الشيء ما تطرقت إليه سابقا، بخصوص هذه التقارير يعني هل يوجب على الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات الوقائية؟. في حين أن البنك الدولي أحد المؤسسات المالية للأمم المتحدة المتخصصة. لأن المهم ليس في التقرير وإنما الأهم وهو كيفية الحد من هذه المعضلة، وما هي التدابير الفعلية لذلك، ومن يقوم بها، وعلى من تطبق إذا كنا في عالم غير متوازن اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا. وعلى سبيل المثال اتفاقية كيوتو سنة 1997، التي تنص على الحد من انبعاث الغازات الكربونية، كانت باقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي من اخترق هذه الاتفاقية ولم يعمل بها. وهذا هو الإشكال والتناقض القائم اليوم بين العالم المتقدم و العالم المتخلف.

- تقرير بخصوص ارتفاع نسبة الديون العقارية العالمية على نحو 6,6 تريليون دولار، وبلوغ ديون الشركات نسبة 18,4 تريليون دولار، وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار، أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وهي عبارة عن أثار الأزمات المالية على الاقتصاد العالمي،³⁸ والتي تؤدي أيضا إلى تقليص الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الغذائية، مما يؤدي إلى نقص المعروض من السلع والخدمات فيزيد الطلب وهذا ما يؤثر على تذبذب الأسعار. ³⁹ وهذه الإشكالية تكون غالبا في الدول النامية (إفريقيا) خاصة المصدرة للبترول باعتبار هذه الأخيرة المصدر الوحيد للثروة في هذه الدول.

كان الغرض من التطرق لهذه المؤتمرات والتقارير، هو تبيان مدى التطبيق الفعلي لها، من خلال تبني الإجراءات والتدابير الحمائية لحل معضلة التنمية في العالم وإفريقيا خصوصا، أم بقية مجرد وعود لم تدخل حيز التطبيق بعد إجرائها من طرف المجتمع الدولي خصوصا الأمم المتحدة.

ثالثا: دور الأمم المتحدة في سيراليون.

بالرغم من الاخففات المتتالية للأمم المتحدة بخصوص حل معضلة التنمية في إفريقيا. إلا أن هناك بعض الانجازات، التي لعبت فيها دورا رياديا في الساحة الدولية، وهذا بفضل جهودها المتواصلة والمتأنية في سبيل تحقيق أهدافها التنموية في دول العالم، خاصة منها النامية. ومن بين هذه الجهود.

- بعثة الأمم المتحدة في سراليون منذ 2002، وبفضل جهود المجتمع الدولي، تم إنهاء الحرب الأهلية التي دامت 11 عاما. والمضي قدما نحو السلام. فبفضل جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، تم تجديد وبناء المدارس ودور العبادات، وأطلقت مشاريع زراعية وبرامج للرعاية الاجتماعية وتنمية الاقتصاد وتحسينه.

وتكون بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي انتهت مهمتها بنهاية 2005،⁴⁰ نموذجاً أولياً يجسد تركيز المنظمة على أهمية بناء السلام ولفشاءه في العالم حتى تتحقق التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية في العالم الثالث. فهي خطوة للترويج للسلام وإعادة توجيه الجهود الناتجة إلى إزالة العقبات التي تعترض التنمية، من بينها حقوق الإنسان وكل أشكال التمييز العنصري والاستعمار.

لقد تنبأ تقرير البنك الدولي الصادر مؤخراً أن المبادرة ستكلف ما بين 15 و25 مليون دولار إضافي سنوياً خلال السنوات الخمس المقبلة، ويقول التقرير الذي يبحث ثلاثة سيناريوهات، أنه حتى في حال السيناريو الأكثر تحفظاً، فلن يكون هناك ولا سنة خلال فترة الخمس سنوات القادمة يتم فيها حتى الاقتراب من تامين متطلبات التكاليف الإضافية، تفترض السيناريوهات أن مساعدة الجهات المانحة ستزداد بين 5 فالمائة و50 فالمائة مقارنة بالتزاماتها الحالية وأن الحكومة سترفع نفقاتها الصحية إلى 15 فالمائة من ميزانيتها.

فإذا أسقطنا النزعات الحالية، فمن غير المحتمل أن يتم تامين متطلبات هذه التكاليف، إذ يهدد الركود الاقتصادي العالمي والتغيرات في السياسات الوطنية واستراتيجيات المعونة في البلدان المانحة التمويل اللازم لهذه المبادرة وزارة التنمية الدولية، تقوم حالياً بمراجعة معوناتها الثنائية لتحديد التزاماتها المستقبلية على النطاق العالمي.⁴¹

كما قد تم توقيع اتفاقية في مقر صندوق أبو ظبي سنة 2012، حيث وقعها سعادة محمد سيف السويدي، المدير العام لصندوق أبو ظبي للتنمية، وسعادة الدكتور كيفا لامراه، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية سيراليون.

القرض المقدم من صندوق أبو ظبي للتنمية سيوجه للمساهمة في إنشاء محطة للطاقة الشمسية في مدينة فريتاون بطاقة استيعابية تصل إلى 6 ميغاوات. حيث ستعكس آثار المشروع الايجابية على تحسين استقرار الشبكة القومية للكهرباء، ويعتبر مشروع الطاقة الشمسية في مدينة فريتاون من ضمن قائمة المشاريع التي وافق صندوق أبو ظبي للتنمية على تمويلها وأعلن عنها في نهاية العام الماضي، حيث قام الصندوق بالإعلان عن تقديم 150.6 مليون درهم أي ما يعادل 41 مليون دولار على شكل قروض ميسرة لعدد من مشاريع الطاقة المتجددة في كل من الأكوادور ومالديف ومالي، وجزر ساموا، وموريتانيا وسيراليون.⁴²

المحور الثالث: تقييم جهود الأمم المتحدة بخصوص حل معضلة التنمية في إفريقيا.

يتم تقييم جهود ودور الأمم المتحدة من خلال ما تم تناوله في المحاور السابقة، وهذا من خلال طرح مجموعة من النتائج. ومنها يتم طرح بعض المقترحات المتوصل إليها من الدراسة، التي نرى فيها حل لمعالجة معضلة التنمية في إفريقيا وعليه:

- ينص الإعلان بخصوص التنمية على أن من واجب الدول أن يتعاون بعضها مع بعض، في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، ولكن للأسف هي مكاسب إنمائية قد لا تتحقق بالفعل. كما لازال المجتمع النامي لم يستفد استفادة تامة من الإمكانيات التي يضعها الإعلان، لأنه يخضع للتسييس.
- يمكن للدول النامية (إفريقيا) أن تعظم استفادتها من منظمة التجارة العالمية، إذا ما أحسنت إدارة اقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي (الانضمام يعني مواكبة موجة التطور والإنتاج).
- الانضمام للمنظمات الدولية يعني الخضوع لشروط، هذه الشروط هي عبارة عن تنازلات تخدم الدول المواكبة للتطور (العالم المتقدم). على سبيل المثال رفع القيود الجمركية عن المنظمة العالمية للتجارة، لا يخدم الدول النامية المنظمة لأنها غالبا هذه الدول غير منتجة.
- نرى أن مؤسسي هذه المنظمات، لا تعمل بالأهداف التي أسست لأجلها المنظمة، وهذا في حده إشكال يعيق مواكبة التنمية في إفريقيا.
- أغلب الاتفاقيات والمؤتمرات، هي مجرد وعود لم تصبو إلى التطبيق الفعلي على أرض الواقع فبقية حبر على ورق.

من خلال هذه النتائج ارتأيت أن أطرح تساؤل جوهري بهذه الخصوص إشكالية المضمون مفاده: متى نصل إلى توازن مستديم وتنمية شاملة دون أن تتعارض المصالح الوطنية والدولية، مع القضاء على الهوة المتواجدة بين الدول النامية (إفريقيا) والمتقدمة؟ والإجابة عن التساؤل هذا من خلال ما تطرق إليه سمير أمين في بحثه عن النموذج الأنسب لتحقيق التنمية، في نظرية المركز والمحيط، محاولا الوصول إلى فهم الأسباب التي تكرر التبعية والتخلف، وتمنع من تحقيق التنمية والتحرر. بناء على هذه النتائج نتوصل إلى طرح مجموعة من المقترحات، التي نرى فيها معالجة طفيفة لهذه الإشكالية المطروحة.

- إعادة النظر في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، بخصوص تحقيق التنمية في الدول الإفريقية، كأن تمنح بعض الامتيازات والتسهيلات لهذه الدول.

- تحديد المؤسسات المالية الدولية المتخصصة من الهيمنة الأمريكية، باعتبارها مصدر من مصادر تمويل التنمية في إفريقيا.
- رفع الشروط التعجيزية في مجال التنمية بالنسبة للدول النامية، كشرط تخفيض العملة في حالة الإقراض من صندوق النقد الدولي.
- قابلية الاحترام لهذه المنظمات من طرف الدول المتقدمة باعتبارها عضو فيها.
- وضع إستراتيجيات خاصة تتمشى مع الدول النامية الإفريقية (الأمن، الصحة، البيئة).
- على الدول الإفريقية أن تواكب اقتصاد الدول المتقدمة، لا أن تقدم هذا الأخير تنازلات من خلال اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية:
- ✓ الاهتمام بالموارد البشري والاستثمار فيه باعتباره وحدة التحليل الأساسية في تحقيق وتحريك التنمية، فالتنمية تعني أولاً ترقية الإنسان ومساهمته الفعالة والمسؤولية في عملية بناء الاقتصاد.
- ✓ الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنميته، من خلال مخابر البحث في مختلف المجالات السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية. لأن المعرفة هي أساس الثروة.
- صياغة سياسة إنمائية وطنية ودولية مناسبة⁴³
- إزالة العقبات التي تعترض التنمية، من بينها انتهاكات حقوق الإنسان والعنصرية والاستعمار والاحتلال والعدوان.
- الترويج للسلام ونزع السلاح وإعادة توجيه الجهود الناتجة إلى التنمية في إفريقيا.

خاتمة:

يكتسي موضوع الأمم المتحدة والتنمية في العالم بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة، أهمية بالغة لأن هذا الأخير هي نتيجة لتذاثر الجهود الدولية من خلال وكالات الأمم المتحدة. من أجل بلوغ أعلى مستوى للتنمية، كالصحة، الغذاء، الأمن... الخ. ومؤسستها المالية من أجل تخفيض حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة، من خلال تمويل الوكالات المتخصصة، وهذا ما يجب أن يكون. لكن ما هو حاصل عكس ذلك، بالنظر للدول الصناعية الكبرى وهيمنتها على هذه المنظمات في عملية اتخاذ القرار، وهذا هو التناقض المطروح، وفي هذه الحالة تغيب الفعالية المطلوبة لتحقيق التنمية في العالم عامتا وبصفة خاصة إفريقيا. وهي إجابة عن الإشكالية المطروحة ونفي للفرضية التي مفادها (كلما كنا أمام آليات فاعلة للأمم المتحدة، كلما تحققت التنمية في إفريقيا وبالتالي في العالم).

وزيادة الوعي بطبيعة الخلل القائم في هيكل النظام الاقتصادي الدولي. لأن المجتمع الدولي ينظر لأي دولة من خلال قطاعها الاقتصادي والمالي. لذا هذه الدراسات وغيرها بداية لإلقاء الضوء على حقيقة

علاقات التبعية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة. والتي لم يكن التبادل التجاري غير المتكافئ سوى أحد مظاهرها. لذا لابد من تغيير علاقات التبعية، والاقتناع بهذا التغيير من طرف دول العالم الثالث، كشرط أساسي وضروري لتمكين هذا الأخير من الانطلاق الاقتصادي.

الهوامش:

¹– Nicolas houlin.besigned and printed et united. Nations Geneva. October 2013. P13.

2- نصر عارف، جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية. متاح على الموقع:

3- www.islamonline.net/iol-arabic/douvalia/mafaheem-

حرب وسيم وآخرون، إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة 2010. ص10.

* التنمية الاقتصادية: هي عملية التغير الاقتصادي الهيكلي من اقتصاد زراعي، إلى اقتصاد صناعي. التنمية الاجتماعية: هي توسيع الحقوق وتقديم العون المالي، من أجل تقليص الفقر والبطالة. التنمية السياسية: هي نمو الحرية السياسية والديمقراطية. أنظر إبراهيم البدوي، المقدسي سمير، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص297.

4- محمد الحسن عبد الرحمن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم في ملتقى، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15-16 نوفمبر 2011، ص5.

5- عبد الله بن جمعان أغمدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، الرياض: جامعة الملك سعود كلية العلوم السياسية، 2007، ص7.

6- تقرير عن التنمية في العالم، العقل والمجتمع والسلوك، مجموعة البنك الدولي، 2015، ص20. متاح على الموقع:

www.Publications.world bank.org

** هو مجموعة الدول السيدة، التي تستطيع أن تقيم علاقات فيما بينها ومجبرة على التعايش في الزمان والمكان مع بعضها البعض. أنظر عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي العاصر، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص15.

7- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء 1 من أ إلى ت، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن)، ص ص895، 896.

8 - مركز الأمم المتحدة للإعلام - القاهرة متاح على الموقع:

www.unic-eg.org=1243r=0

- 9- United Nation Development Program. African Economic Outlook 2015. Regional Development And spatial Inclusion. Now York. UNDP, 2015, P15.
- 10- مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إضافة إلى المذكرة التوجيهية الثانية بشأن إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، (ب ب ن)، نوفمبر 2009، ص14.
- 11- حسن محمد شعبان، إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، جامعة دمشق: قسم الجغرافيا، (ب س ن)، ص9.
- 12- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2011 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: جوان 2011، ص7.
- 13- المرجع نفسه، ص11.
- 14- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2013 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: جوان 2013، ص17.
- 15- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2005 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: فيفري 2006، ص6.
- 16- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2012 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: 2012، ص27.
- 17- تقرير عام 2005 عن الأهداف الإنمائية، مرجع سابق، ص22.
- 18- تقرير عام 2013 عن الأهداف الإنمائية، مرجع سابق، ص29.
- 19- تقرير عام 2005 عن الأهداف الإنمائية، مرجع سابق، ص24.
- 20- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2015 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: 2015، ص61.
- 21- les nations unis aujourd'hui, nations unis, new York 2008,p227,228.
- 22- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مؤشرات التنمية البشرية، متاح على الموقع: www.sis.gou.eg/up/8-45.pdf
- 23- محمد سعادي، قانون المنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة نموذجا)، الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2008، ص116.
- 24- كل ما أردت أن تعرفه عن الأمم المتحدة، قسم الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص28. متاح على الموقع: www.un.org
- 25 - المرجع نفسه، ص32.
- 26 - حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، الكويت: عالم المعرفة للنشر، 1995، ص223.
- 27 - محمد مصطفى المغربي، حق المساواة في القانون الدولي (المنظمات الدولية)، القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، 2007، ص302.

- 28 - كل ما أردت أن تعرفه عن الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص29.
- 29 - محمد مصطفى المغربي، مرجع سابق، ص301.
- 30- كل ما أردت أن تعرفه عن الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص30.
- 31- عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورغواي لسياتل وحتى الدوحة، القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2003، ص25.
- 32 - محمد السعيد الدقاق، مصطفى حسن سلامة، المنظمات الدولية المعاصرة، (منظمة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية)، القاهرة: دار المعارف للنشر، (ب س ن)، ص317.
- 33- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ، ص28.
- 34- عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي (حقوق الإنسان)، ج3، عمان: دار الثقافة للنشر، 2004، ص203.
- 35- هشام بشر، مؤتمر بانكوك، (الانجازات والاختفات)، مجلة السياسة الدولية، 2011، على الموقع: www.un.org/or/osr/hdr14.shtml.
- 36 - حسن محمد شعبان، مرجع سابق، ص9.
- 37- مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، عدد51، رقم4، ديسمبر2014، ص18. متاح على الموقع: www.infbookstore.org.
- 38- صالح مفتاح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد8، جامعة بسكرة: ديسمبر2010، ص12.
- 39- محمد نزهان سهو، الاقتصاد والتنمية، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد83، (ب ب ن)، 2010، ص258.
- 40- كل ما أردت أن تعرفه عن الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص50.
- 41- مجلة منظمة الصحة العالمية مجلد 88، ديسمبر 2010، على الموقع: www.who.int/bulletin/volumes/88/12/10-021210/ar/
- 42- بوابة إفريقيا الإخبارية، أبو ظبي للتنمية يدعم الطاقة المتجددة في سيراليون، 29 جوان 2014، على الموقع: www.afrigtenews.net/.../
- 43 -Designed and printed at united nations Geneva October 2013.p05. veer le site <http://www.ahchr.org>.

المراجع:

- 1- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، الجزء1 من أ إلى ت، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن).
- 2- الدقاق محمد السعيد ، سلامة مصطفى حسن ، المنظمات الدولية المعاصرة، (منظمة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية)، القاهرة: دار المعارف للنشر، (ب س ن).

- 3- المغربي محمد مصطفى ، حق المساواة في القانون الدولي (المنظمات الدولية) ، القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، 2007.
- 4- إبراهيم البدوي، المقدسي سمير ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 5- بن جمعان الغامدي عبد الله ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ، الرياض: جامعة الملك سعود كلية العلوم السياسية، 2007.
- 6- حرب وسيم وآخرون ، إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية ، بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة 2010.
- 7- سعد الله عمر ، بن ناصر أحمد ، قانون المجتمع الدولي العاصر، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- 8- سعادي محمد ، قانون المنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة نموذجاً)، الجزائر: دار الخلدونية النشر، 2008. شعبان محمد حسن ، إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، جامعة دمشق: قسم الجغرافيا، (ب س ن).
- 9- شعبان محمد حسن ، إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، جامعة دمشق: قسم الجغرافيا، (ب س ن).
- 10- عبد الرحمن محمد الحسن ، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم في ملتقى، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15-16 نوفمبر 2011.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورغواي لسياتل وحتى الدوحة ، القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2003.
- 12- علوان عبد الكريم ، الوسيط في القانون الدولي (حقوق الإنسان)، ج3، عمان: دار الثقافة للنشر، 2004.
- 13- مفتاح صالح ، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد8، جامعة بسكرة: ديسمبر 2010.
- 14- نافعة حسن ، الأمم المتحدة في نصف قرن، الكويت: عالم المعرفة للنشر، 1995.
- 15- نزهان سهو محمد ، الاقتصاد والتنمية، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد83، (ب ب ن)، 2010.
- 16- مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إضافة إلى المذكرة التوجيهية الثانية بشأن إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، (ب ب ن)، نوفمبر 2009.
- 17- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2011 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: جوان 2011.
- 18- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2013 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: جوان 2013.
- 19- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2005 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: فيفري 2006.
- 20- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2012 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: 2012.
- 21- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير عام 2015 عن الأهداف الإنمائية، نيويورك: 2015.
- 22- houlin Nicolas. **besigned and printed et united**. Nations Geneva. October 2013.
- 23- **United Nation Development Program**. African Economic Outlook 2015. Regional Development And spatial Inclusion. Now York. UNDP, 2015.
- 24- **les nations unis aujourd'hui**, nations unis, new York 2008.
- 25- عارف نصر ، جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية. متاح على الموقع:
www.islamonline.net/iol-arabic/douvalia/mafaheem-2.asp
- 26- تقرير عن التنمية في العالم، العقل والمجتمع والسلوك، مجموعة البنك الدولي، 2015. متاح على الموقع:
www.Publications.world bank.org
- 27 - مركز الأمم المتحدة للإعلام - القاهرة متاح على الموقع:

www.unic-eg.org=1243r=0

28- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مؤشرات التنمية البشرية، متاح على الموقع:

www.sis.gou.eg/up/8-45.pdf

29- كل ما أردت أن تعرفه عن الأمم المتحدة، قسم الأمم المتحدة، نيويورك، 2008. متاح على الموقع: www.un.org

30- هشام بشر، مؤتمر باتوك، (الإنجازات والاختفاءات)، مجلة السياسة الدولية، 2011، على الموقع:

www.un.org/or/osr/hdr14.shtml.

31- مجلة التمويل والتنمية ، تصدر عن صندوق النقد الدولي، عدد 51، رقم 4، ديسمبر 2014. متاح على الموقع:

www.infbookstore.org. 32- مجلة منظمة الصحة العالمية مجلد 88، ديسمبر 2010، على الموقع:

www.who.int/bulletin/volumes/88/12/10-021210/ar/

33- بوابة إفريقيا الإخبارية، أبو ظبي للتنمية يدعم الطاقة المتجددة في سيراليون، 29 جوان 2014، على الموقع:

www.afriqatenews.net/.../

34- Designed and printed at united nations Geneva October 2013. veer le site

http://www.ahchr.org.